

دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط في الجزائر
خلال 1990-2020

Studying the impact of economic diversification as an alternative strategy
to achieve economic growth outside the oil sector in Algeria during
2020-1990

بن با جللول¹، الطيبي عبد الله²

¹ جامعة أدرار، benba.djelloul@gmail.com

² جامعة أدرار، tayebiabdellah@yahoo.fr

تاريخ النشر: أبريل 2023

تاريخ القبول: 27 مارس 2023

تاريخ الاستلام: 19 جانفي 2023

ملخص:

سنحاول من خلال دراستنا إلى التعرف على أهمية التنويع الاقتصادي وقياس أثر القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإتباع طريقة منهجية استخراج علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي معبر عنه ب GDP و ب XOIL و X معبر عن التنويع، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في تقدير مساهمة وأثر القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 1990 إلى 2020، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التجريبية إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الصادرات المحروقات من جهة النمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة صعبة نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط ك مورد رئيسي للدخل. فلا بد من تفعيل القطاعات والتكامل بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الوطني، خارج المحروقات.

تصنيف JEL: F43، P24

Abstract: (Not more than ten -10- lines/ time new roman 12).....

Through our study, we will try to identify the importance of economic diversification and measure the impact of the main sectors in the Algerian economy on the gross domestic product, Where the study used the descriptive analytical approach by following a systematic method of extracting a long and short term relationship between economic diversification and economic growth, expressed as GDP, as XOIL, and X as diversification, Then, the ARDL model was used to estimate the contribution and impact of economic sectors outside the hydrocarbon sector on GDP in the Algerian economy during the years 1990 to 2020, This study reached the empirical results that there is a direct long-term relationship between hydrocarbon exports in terms of economic growth, but this relationship is difficult due to the dependence of the national economy on oil as a main source of income. The sectors must be activated and integrated to increase their contribution to the gross domestic product.

Keys words: economic sectors, economic growth, national economy, non-hydrocarbons.

JEL classification codes: F43; P24

المؤلف المرسل: الطيبي عبد الله، الإيميل: tayebiabdellah@yahoo.fr

تمهيد:

ان التفكير في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كان دائما في صميم النقاش الاقتصادي وذلك منذ آدم سميث وكتاب ثروة الأمم الذي اعتبر ان مصدر الدخل هو توزيع العمل، ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون إلى تحليل ومعرفة أصل النمو الاقتصادي ومحدداته وذلك تزامنا مع التغيرات التي تطرأ على محيط الاقتصاد العالمي، وقد تنوعت الدراسات في هذا المجال سواء من الجانب النظري أو التطبيقي لمعرفة تطور ثروات الأمم وكذا معرفة توزيع هذه الثروات، وقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن عامل النمو الاقتصادي هو المعيار المحدد لتقدم أو تخلف العديد من الدول والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والناتج الداخلي الخام الفردي، وعليه فإن تقدم الدول يتحدد من خلال قدرتها على كثرة الإنتاج بصورة دائمة، ويجب أن يكون هذا التقدم مرفق ببعض المؤشرات مثل تقليص معدلات البطالة والتضخم، تخفيض نسبة الفقر في المجتمع، الاستقرار السياسي، استقرار أسعار الصرف، ترشيد النفقات العمومية.

إن مختلف الدول النامية سعت إلى رفع مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي؛ بحيث كان توجه أغلبية الدول النامية في فترة الستينات والسبعينات، متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية الاقتصادية، وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية؛ ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة؛ والتي لم يكن لها الأثر المنتظر على كل من نموها الاقتصادي واندماجها الدولي؛ وبالتالي تغير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح، وهذا حسب الحجج التقليدية التي تسمح بجني ثمار التفوق النسبي و بتطوير القطاعات التي توجد بها وفورات الحجم، و بالتخصص في الميادين التي يوجد فيها نمو عالمي معتبر؛ بالإضافة إلى ذلك توجد حجج أخرى تتمثل في كون أن تطوير الصادرات تسمح من إنقاص الضغط الخارجي، و تسمح من استيراد رأس المال غير المنتج داخليا، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ إلا أنه يبقى هذا الموضوع محور نقاش.

وقد ازداد النقاش النظري حدة بين الاقتصاديين بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية قوية جدا في تصدير الموارد الطبيعية، ولكنها تتصف باقتصاد نامي، وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، واقتصاد أقل تنوع، بينما لا تتمتع دولاً أخرى بميزة نسبية في تصدير هذه الموارد، ولكنها تتميز باقتصاد متقدم وارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، واقتصاد أكثر تنوع، وتشير عدد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشكلة الحقيقية في هذه الدول ليست في وفرة الموارد في حد ذاتها، بل تكمن في فشل مؤسسات هذه الدول في إدارة هذه الموارد بكفاءة، مما أدى إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي فيها.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية، سعت منذ استقلالها السياسي إلى رسم مسار سياسة تنموية واضحة المعالم لإعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي حول الاستعمار بنيانه من اقتصاد متكامل ومنسجم موجه نحو الداخل، إلى اقتصاد يركز بصورة

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال

1990-2020.

أساسية على تصدير الحمضيات والخمور وموجه نحو الخارج، مع غياب أي سياسة اقتصادية أو زراعية لتلبية الطلب الوطني على المستوى المحلي.

بعد فترة من التردد وعدم وضوح الرؤية التنموية (62-65) تمكنت السلطات العمومية الجزائرية من رسم سياسة تنموية طويلة المدى (65-80) تركز أساسا على التصنيع الثقيل للخروج من التخلف في حدود خمسة عشر سنة، يميزها التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وترجيح الأساليب الإدارية على أدوات السوق في تسيير الاقتصاد. وفي إطار إسهام البحث العلمي في تناول قضايا الاقتصاد الوطني، يأتي هذا المقال ليتناول التحول الذي حدث في الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يركز على الخطة المركزية إلى اقتصاد يعتمد على أدوات السوق وآثار ذلك على الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، وتضع أمام متخذي القرار صورة واقعية عن مختلف مراحل تسيير الاقتصاد الوطني، وما أفرزته من نتائج والأخطاء في السياسات السابقة، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية.

إشكالية الدراسة:

إن الاقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل و تحقيق التنمية المستدامة فالتنويع الاقتصادي أحد العوامل المهمة للنهوض باقتصاديات البلدان النفطية .

ونسعى في هذا البحث إلى معرفة أثر التنويع القطاعي على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات والنماذج القياسية للوقوف على واقع التنوع الاقتصادي وأثره على معدلات النمو المسجلة والتي تسمح لنا بتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التي مفادها:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 -2020؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي استراتيجيات النمو المتبعة وكيف يمكن للدول الربية مواجهة الانفتاح الاقتصادي ورفع معدلات النمو بعيدا عن النفط؟
- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي وما هي أنواعه وكذا مؤشرات قياسه؟
- كيف يمكن استخدام الإيرادات النفطية في القطاعات الأخرى المساهمة في الاقتصاد والتي لها القدرة على خلق فرص عمل ومن ثمة رفع معدلات النمو؟
- الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.
- سياسة التنويع الاقتصادي.
- التحليل الاقتصادي للمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة.
- قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1990-2020 .

فرضيات البحث:

- يعتبر التنوع الاقتصادي البديل الاول لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط وضرورة حتمية للدول النفطية ومنها الجزائر للتقليل من المخاطر الاقتصادية والتصدي للازمات والصدمات الخارجية.
- وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الخارجية.
- تؤثر القطاعات الارتكازية غير قطاع المحروقات بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

الإطار النظري للتنوع الاقتصادي:

1. تعريف التنوع الاقتصادي:

وردت عدة تعاريف للتنوع وعموما يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع(التخطيط، 1995-2000، صفحة 13). وهناك تعريف آخر للتنوع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات." (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)، ويرى آخرون أن التنوع الاقتصادي هو تنوع القاعدة الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، بالشكل الذي يضع الاقتصاد بشكل متقدم في سلم الارتقاء بالتنمية عدة لاقتصاد ما.

ويمكن أن يعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل بين ما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة إسهام القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي. ويعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليل دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ويعرف التنوع بشكل عام على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي. وقد تناولت منظمة الإسكوا موضوع التنوع الاقتصادي في البلدان العربية عندما عقدت ندوة حول التنوع الاقتصادي في العالم العربي عام 2001م. وأسهمت اغلب الدراسات إلى توصيف التنوع الاقتصادي، وتتبع إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير التنوع الحاصل في الصادرات، وعلى الرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل، والإنتاج ليس كافية لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في متغيرات أخرى مرتبطة بذلك كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة وأجمالي تكوين رأس المال. وذلك انطلاقا من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية أخرى.

ويؤخذ التنوع الاقتصادي عموماً على أنه العملية التي يتزايد فيها نطاق المخرجات الاقتصادية، يمكن أن يشير أيضاً إلى تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي). كذلك يمكن أن نعرف التنوع على أنه توسيع الهيكل الانتاجي عن طريق زيادة الناتج الداخلي في مختلف القطاعات وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من خلال وضع برامج وسياسات واهداف مستقبلية تحقق من خلالها الدولة تنمية مستدامة

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

مصحوبة بتطور في معدلات النمو الاقتصادي. أما تنويع مصادر الدخل فنعتقد بأنه تنويع مصادر الإيرادات المكونة للموازنة العامة، وبعبارة أدق يمثل تنويع مصادر الإيرادات المالية بما فيها الدخل المتحقق من مساهمات القطاعات في الدخل القومي إضافة الضرائب، والرسوم الجمركية والمساعدات والهبات.

من خلال ما سبق، نعرف التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية وإستراتيجية رئيسية للتغيير و الاعتماد على عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة، وذلك لتجنب مخاطر الأزمات الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم في مصادر الدخل على المدى الطويل والقصير .

2. أنواع التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين من التنويع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرار أكثر وهما:

أ- التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي: يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة- التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط.

ب- التنويع الرأسي أو العمودي: يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة(حميداتو و بقاص، 2017، الصفحات 17-18).

3. مبررات التنويع الاقتصادي:

إن التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في اسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وبعض بلدان الخليج العربي، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي:

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، ومن ثم تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي، فعندما يرتبط اداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط، الغاز) او سلعة زراعية (كالبن، الرز) الخ....، فإن أي انخفاض يحصل في اسعار هذا المورد سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الانتاجي وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستقرة وتقليص حجم مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد(الحافظ، 2007، صفحة 2).

- يؤدي التنويع الاقتصادي الى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد، والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض اسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجني مما يؤدي الى تقليص امكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية (الخطيب، 2014، الصفحات 7-8)، ونلاحظ ذلك جليا من خلال الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط، ومن ثم الانخفاض في صادراته، هذا من جهة، وقيام الولايات المتحدة الأميركية من إنتاج النفط الصخري من جهة أخرى.

- التنويع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة. فالتنويع الاقتصادي يخلق قطاعا تجارية خارجية أكثر استقراره فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء

باستثناء النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى اخطار عديدة من أهمها الغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات (الانمائي، 2006، صفحة 24).

- يسهم التنوع الاقتصادي الى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته على النقيض من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة، ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة (المهارة) غالبا ما تأتي من خارج البلد، ومن ثم فإن التنوع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل للمهارة الوطنية حيث أن التنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة يكون له اثر في توفير فرص العمل والحد من البطالة.

فالتنوع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة، دل ذلك على درجة معينة من التنوع الاقتصادي، فكما أوضحنا سلفا بأن القطاع النفطي تكون درجة إسهامه في الأيدي العاملة منخفضة نسبيا في البلدان النامية، بينما تكون مساهمة هذا القطاع هي الأعلى نسبيا من باقي القطاعات الأخرى، وعلى النقيض من ذلك تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون مرتفعة، مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج، وهذا دليل واضح على انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع (Berthélemy & Söderling, 2001).

- يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي (اسيا، 2001، صفحة 52).

- يسهم التنوع الاقتصادي من الحد من المخاطر ووضع عدم اليقين الذي يكون فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على إنتاج وتصدير السلع الرئيسة سلعة واحدة)، وتوفير المزيد من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية. وإن التنوع يوفر أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق وكذلك يحقق الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة والصناعات، ونشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال.

- يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية، المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنوع الاقتصادي، وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي، وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتفسر العلاقات المتبادلة والثيقة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة و الوفورات الخارجية، وتعد الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنوع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثرة ترابطية بحيث يعد كل قطاع مصدرة لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات، وهذا ما يوفر سوقا لهذه المنتجات، في حين تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلا على الزراعة في تزويدها بالمواد الخام، وغيرها وتعتمد الزراعة بطبيعتها على الصناعة في مده بالأسمدة والمعدات، أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن نمو قطاع معين أو منتج معين قد يحدث أثرا محمودا يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يتمثل هذا الأثر المحمود في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج.

- يسهم التنوع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والذي يحتاجها لبلد دائمة، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال

1990-2020.

نستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع اسهام القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط، التي غالبا ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة، ويسهم التنويع في تحفيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص، تنمية الإنتاجية وتطويرها، بناء قدرات الابتكار والاكتشاف، تعزيز الاندماج الإقليمي والعالمي، إعداد سياسة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، و إن الموارد النفطية تعد من الموارد الناضبة غير المتجددة مما يؤكد أهمية تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى النفط.

4. أهمية التنويع الاقتصادي:

إن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية للمورد الطبيعي تسعى إلى تحقيق التنوع الإنتاجي عن طريق استخدام الإيرادات الناتجة عن تصدير هذه السلعة في الاستثمار الداخلي، أو في الخارجي، أو في كليهما معا، وتقذف من ذلك خلق اقتصاد متنوع، يكون أداؤه أفضل على المدى البعيد، بحجة:

أ- أن الميزة النسبية للمورد الطبيعي تفتح الطريق أمام القطاعات الأخرى للانخراط في ديناميكية تصنيع التعلم عن طريق العمل، وبخاصة تلك التي تستخدم المعارف ذات الصلة وكل ذلك يؤدي إلى رفع الإنتاجية والدخل، ودعم هذا الاتجاه كلا من هيس عام 2008 ومالوني عام 2007.

ب- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول التركيز على الصناعة التحويلية أو التركيز على الصناعات الثانوية فقد يكون عدد من الدول لديها ميزة نسبية قوية في القطاعات الثانوية القائمة على الموارد بما فيها المعادن والغابات، ويشير سينوت ناش وديلاتوري عام 2010 (Sinnott, Nash, & Torre, 2010, p. 16)، إلا أن التغير التقني في قطاع الصناعة التحويلية ليس بالضرورة أكبر من ذلك في القطاعات الأولية وإن هذا الأخير قدم فرصا للتعلم بالممارسة، والبعض يقول: أن إنتاج السلع قائم على قدم وساق من حيث الإنتاج والروابط والآثار غير المباشرة لأنواع أخرى من الإنتاج.

ج - أن الدراسات الحديثة لم تدعم الجدل القائم حول ارتفاع أسعار سلع المواد الأولية على المدى الطويل بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة.

د- تشير الدراسات إلى أن المهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، فقد وجدت wacziary أن بلدان في المرحلة الأولى من التنمية قامت إلى رفع مستوى الدخل، وعند وصولها لمرحلة معينة من الدخل تميل إلى إعادة تركيز الإنتاج، وأن معظم الدول النامية هي في المرحلة الأولى.

هـ - أن عملية التنوع تساعد على تجنب انتقال الصدمات من القطاع النفطي إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كما يرى فان دير عام 2009 (Frederick, 2011, pp. 1-30).

و- أن التنوع الاقتصادي يجنب الاعتماد على الاستثمار الخارجي وصناديق الأصول الخارجية الضخمة التي تعد موردا للعملة الأجنبية، والتي يمكن أن تنهار على المدى البعيد، أما الاستثمار الخارجي حتى إذا تنوعت فيه الحيازات في المجالات الصناعية فسوف يكون دائما موضوع ترحيب من جانب الدول المضيفة، وأن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في الخارج تحد من السيادة الوطنية وفي حالات تجميد الأرصدة ومصادرها وهذا ما حدث للعراق بعد عام 1990م وحاليا في عدد من دول الشرق الأوسط، لذا فالاستثمار الداخلي الذي يحقق التنوع الاقتصادي أصبح أكثر ضرورة وفاعلية من الاستثمار الخارجي.

ز- أن التقدم في مجال الحفر والتكنولوجيا والتعدين يمكن من تطور الاستكشافات، ونرى في الأخير احتياطات عالية حيث أصبح استخراج النفط اليوم وتعظيم قيمته من خلال ربطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى أفضل من الاحتفاظ به في باطن الأرض.

ح- أن الاحتفاظ بالاحتياطي في باطن الأرض يعد أمراً مخوفاً بالمخاطر الاقتصادية والسياسية والاعتماد على سلعة قابلة للنفاذ مثل النفط ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي والسوق العالمي يعرض الاقتصاد إلى التذبذب وعدم الاستقرار، وقد يصبح عبئاً اقتصادياً وسياسياً، وعلى سبيل المثال أن التقدم التكنولوجي في التكسير الهيدروليكي، الذي ضخّم إمدادات الغاز في الولايات المتحدة وتطوير التكنولوجيا النووية الآمنة والرخيصة فضلاً عن تكنولوجيا البطاريات، وبالتالي يصبح النفط لا قيمة له أسوة بالفحم الحجري، أما المخاطر السياسية إذا ما فشلت الدول الصناعية في إيجاد بديل عن النفط فلا بد من العودة للسيطرة على الإمدادات النفطية لحماية لاقتصادها، واليوم تعود بحجج جديدة باسم الديمقراطية، وحرية التجارة، والمؤسسات الدولية.

ط- أن التنوع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، والدليل على ذلك استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية. وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فاعلة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية(نوري، 2015، صفحة 29).

5. أهداف التنوع الاقتصادي:

يهدف التنوع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنوع مصادر الدخل على الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر أهدافه عموماً في النقاط التالية(بن قذور و مدياني، 2017، صفحة 118):

- توسع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛
- تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
- خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

سياسة التنوع الاقتصادي:

تواجه البلدان التي لها ميزة نسبية قوية جداً في مورد طبيعي معين عدداً من التحديات، منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل، وهناك أدلة تؤكد أن البلدان التي لديها وفرة في الموارد تجد صعوبة أكبر في التنوع الاقتصادي، وهناك جدل يدور بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبته متناسبة ومتوازنة، وبما أن التصنيع يشكل حجر الزاوية في عملية التنوع في الدول المتقدمة فلا بد من معرفة المسار التاريخي لدور التصنيع اقتصاديات تلك الدول، وما السياسات المتبعة؟ فهناك وجهات نظر تختلف في، السياسات التي تركز العدد منها على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح، وتلك التي: السياسات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.

1. الرأي الأول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي:

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال

1990-2020.

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون انجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولاً بالسلع الاستهلاكية، ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطة، وهذا كلها تدفع بقوة الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيداً عن تدخل الدولة وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، السؤال هو هل أن دخول النفط ذاتها هي التي تشكل ببيان الطلب الاستهلاكي؟ أو أن الطلب سوف يتحول من النفط إلى السلع الصناعية؟ ولم تتعرض دراسة جدوى تطبيق قانون انجل على هذه البلاد التي ترتفع دخولها بمعدلات عالية.

وأكد روزنشتين -رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضع أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية تركز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بما، هي تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة.

2. الرأي الثاني: التصنيع طبقاً لخطة موضوعة:

إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع، ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط اتبع في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد، إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ، أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمالية. ومن هنا يثار سؤال ما هو النمط الملائم للدول النامية عامة والنفطية خاصة؟ هل هو نمط التصنيع عن طريق إحلال الواردات؟ أو التصنيع من أجل التصدير؟ أو النمطان معاً؟ وهل قطاع التصنيع هو الوحيد لإحداث التغيير الهيكلي لعملية التنوع الاقتصادي ومن ثم التنمية الشاملة؟

إن الدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد الأجنبي يمكن أن تتبع النمط الأول، لكن يعاب على هذا النمط أن هناك حدوداً لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، واطراد تضائل الوفرة مع اطراد تضائل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلاً عن قيود الدول الصناعية.

أما النمط الثاني فهو أكثر تعقيداً نظراً للقيود على الصادرات والاستيرادات من قبل الدول الصناعية، فضلاً عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وانخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية، وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من أجل التصدير وبين والنمو الاقتصادي.

وهناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الصناعية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع للعديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا (عبد الحميد، 2008، الصفحات 289-295) تشير دراسات أخرى إلى أن التكامل بين السياستين أوضح من التعارض فيما بينهما، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية، أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع، فقد إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة، فضلاً عن ذلك لابد من مزج التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة (هجين التكنولوجيا) فالصناعات الحديثة تنتج الغرض التصدير، بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج المدخلات اللازمة

للصناعات الأخرى (كينتشي، 2008، صفحة 95)، وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

3. إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن:

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى. وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق، وهو كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به

أما المذهب الثاني النمو غير المتوازن الذي يقوده هرشمان حيث يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.

ويرى هرشمان القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وبخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي لخلق سلسلة من الضغوط والاحتناقات واختلال التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى. ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد العملية التنوع والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دفع عملية التنمية إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تصحح الاختلال وتخلق اختلال جديد في التوازن، وهو بدوره يولد قوى تصحيحية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يولد اختلالا جديدا في التوازن وهلم جرا، مما يتولد عن هذا الارتباط المتبادل تحقيق وفورات خارجية.

4. القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي:

السؤال الذي يساق هنا هو كيفية تحديد القطاع القائد العملية التنمية؟ إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحيتين:

- اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي (الطرق والكهرباء... الخ) والأنشطة الإنتاجية المباشرة. وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، أو عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية. وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.

- اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام وآثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

فظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولكن أغلب الاقتصاديين متفقين على أن إحداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي عبر مدة ممتدة من الزمن وهو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وإن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية عامة، فأن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا في تصحيح الاختلال وخلق فرص عمل وبعد نشاطا ديناميكية وله القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى، ويرى رستو أن انطلاق أي اقتصاد نحو التنمية لابد أن يمر بخمس مراحل، هي: المرحلة التقليدية، ومرحلة تمهيد الانطلاق، ومرحلة الانطلاق وأهم ما يميز هذه المرحلة ظهور الصناعات الرائدة التي تكون لها علاقات تشابك أمامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتميز

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

بقدرتها الابتكارية، وبسرعة نموها وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها. أما المرحلة الرابعة فإنها تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لمدة طويلة، ومعدل استثمار أعلى من 10% ويكون الاقتصاد قادرا على تحمل الصدمات غير المتوقعة مثل صدمات أسعار النفط التي أثرت على اقتصادات الدول النفطية، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها لا يشكل العرض مشكلة، إذ يلعب الطلب الدور الأساس في النمو وتحتل الصناعة المعمرة والخدمات مكان الصدارة في الاقتصاد الأكثر تنوعا. ويرى بعض الاقتصاديين أن التصنيع القسري تحت حماية جمركية أو في ظل إعانات حكومية سخية، سيقود إلى هدر موارد البلاد الاقتصادية، بل سيؤدي أيضا إلى قيام صناعات غير كفوءة، لذا يتطلب إقامة صناعات ذات جدوى اقتصادية لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية (النصراوي، 1995، صفحة 49) من خلال إتباع سياسات واضحة للتصنيع ولا بد أن تستكمل بسياسات اقتصادية متناسقة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها، هناك عدد من الدول حققت تنوعا اقتصاديا، إذ استخدمت سياسات على المستويين الأفقي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) والعمودي على نحو فعال واتبعت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) وإدارة سعر الصرف فضلا عن السياسة التجارية وسياسة توفير تعليم عالي الجودة و تحسين الإدارة الضريبية.

والجدير بالذكر أن اقتصادات الدول النفطية تعتمد اعتمادا واسعا جدا على القطاع النفطي، ويتقلب بتقلب أداء هذا القطاع، وتأسيسا على ذلك باتت عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم تطوير قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات الإنتاجية (زيني، 2006، صفحة 49)، وقد أكد الخبراء المشاركون في مؤتمر «فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها»، الذي أقيم في عام 2010م بالكويت - ضرورة تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، الامتنصاص صدمة نزوب النفط حين تقترب وكذا الحال امتصاص صدمات هبوط أسعاره، وبينوا أن التنويع لا يعني بالضرورة إقامة صناعة، إذ يمكن أن يتم عبر تطوير صناعة الخدمات، و أن الموارد الطبيعية هي ملك الأمة لا الدولة، موضحين أن دستور الترويج نص على ذلك عقب اكتشاف النفط وأنه لا غنى عن وجود إدارة سياسية رشيدة وشفافية وتعليم جيد لضمان حسن استغلال عوائده.

التحليل الاقتصادي للمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف وتحليل المتغير التابع والذي يتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الإنتاجية، مخزون رأس المال، سعر برميل البترول صادرات محروقات، صادرات خارج قطاع المحروقات.

1. متغيرات الدراسة:

- الإنتاجية por : تعني كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، في الحقيقة إن الإنتاجية ذا المفهوم ماهية إلا مقياس لمدى كفاءة التي تتمتع الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة من عمل وموارد... إلخ، إلى مخرجات تتمثل في منتجات أو خدمات فزيادة الإنتاجية تعني الحصول على نفس كمية ونوعية المنتجات ولكن بتكاليف إجمالية أقل.

- مخزون رأس المال inv : يعرف مخزون رأس المال القيمة جميع الأصول الثابتة التي لا تزال تستخدم في بداية الفترة المحاسبية، بأسعار الشراء الفعلية أو مقدرة الأصول من نفس النوع، بغض النظر عن أعمال 2 الأصول في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، يعرف مخزون رأس المال بأنه قيمة الأصول الثابتة.

- صادرات محروقات $xoil$: هي البضائع والخدمات النفطية المنتجة من الطرف الدول الغنية ده المادة الاستراتيجية، إما تكون في شكلها الخام أو على شكل منتجات نهائية يتم شراءها من طرف المستوردين المقيمين في بلد آخر ويكون ذلك بإتباع

استراتيجية الاتفاقيات التجارية، حيث إن صادرات النفطية تعد مورداً عائداً يكون له دوراً في تمويل المشاريع وإعادة التوازن للميزان التجاري (بن سعدة، كبير، و بوعلاقة، 2020، الصفحات 174-195).

- **صادرات خارج قطاع المحروقات x:** تعرف بأنها مبيعات منتجات الوطنية من السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات أي السلع النفطية في الأسواق الخارجية للحصول على علة مدا خيل بالعملة الصعبة الأزمة لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية في البلد ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الإنتاج الضروري للنشاط الاقتصادي، كما إن صادرات خارج قطاع محروقات يساهم في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تحرر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها تمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي (العلي، 2020، صفحة 25).

- **سعر برميل البترول poil:** يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية سياسية ومناخية... الخ لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق البترولية، حيث كان في البداية يحدد عند آبار النفط، ليتحدد بعدها في الموانئ، ثم تحول إلى سعر احتكاري وذلك نتيجة احتكار شركات قليلة السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم إرباحها، ثم تحول إلى سعر تنافسي يخضع لقوى الطلب والعرض.

الشكل رقم 1: مثل منحنى بياني تطورات أسعار النفط خلال 1990-2020

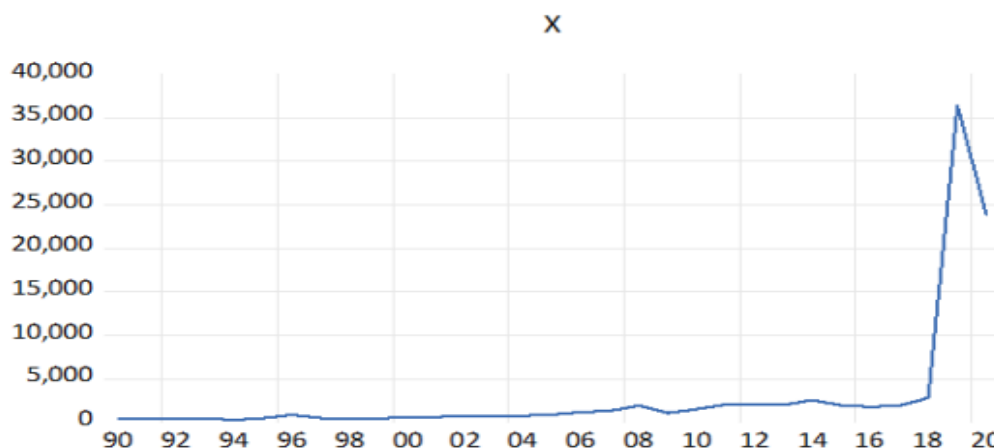


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

ان ما يمكن أن نلاحظه من خلال المنحنى هو أن أسعار النفط عرفت تذبذب في أسعارها ففي سنة 2001 انخفضت أسعار النفط مقارنة لسنة 2000 وكان ذلك راجع للتباطؤ النمو الاقتصادي الذي عرفه العالم ولكن سرعان ما استرجعت الأسعار عافيتها للارتفاع وهذا في سنة 2007 الى غاية 2007 وأخذت منحنى تصاعدياً حيث سجلت هذه الأخيرة 96.94 دولار للبرميل، وفي سنة 2008 تراجعت الأسعار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط، كذلك ففي سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاضاً حاداً، لتعافى في سنة 2016 الى غاية 2020 لتحافظ على الاستقرار .

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

الشكل رقم 2: منحني بياني يوضح تطورات الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2020.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ خلال هذه الفترة غياب شبه تام للصادرات خارج المحروقات أي الغير النفطية إذ لم تتعدى 1000 دولار، رغم الهدف الذي وضعته الجزائر والمتمثل في تصدير 2 مليار دولار وذلك يرجع الى ضعف مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خلال 2018 ارتفاع قياسي في صادرات غير نفطية ويعود ذلك الى الجهود المبذولة من قبل الدولة من اجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بمجلة من الحوافز في إطار سياستها التنموية ففي هذه السنة قامت الجزائر بأول تصدير لمادة الاسمنت نحو أوروبا ودول جنوب افريقيا.

2. تقديم نموذج الدراسة:

لدراسة أهمية التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر سنستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من خلال عدة مراحل لاستخلاص النتائج وقراءتها إحصائيا واقتصاديا، للتأكد من ملائمة النموذج ج للسلاسل الزمنية المستعملة.

- **بيانات الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة القياسية أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2020، تم جمعها في بيانات على شكل الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى إحصاءات البنك الدولي WDIindicatorsdeveloped world ، ولاستعانة بمصادر أخرى قصد تكملة البيانات الناقصة.

- **منهجية الدراسة:** إما منهجية الدراسة سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية، بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات هذه العلاقة في اقتصاد الجزائري باستخدام برنامج (EViews.12). فإننا سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وهو الاتجاه الحديث الذي جاء به كل من محمد هاشم بيسران وبهرام بيسران (Mohamed HashemPesar, 1997) محمد هاشم بيسرانويونغشول شين ورشارد سميث (Mohamed HashemPesar, 1997)

Yongcheol Shin & Richard J Smit, 2001، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار جودة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL: Approach Contegration the Auto Regressive Distributed Lag famewor)، ويسمى ود باختبار أيضا (The Bound Test)، ولاستعمال هذا النموذج يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) أو (1) فقط سوف تكون منهجية الدراسة بإحضار النموذج لعدة اختبارات وهي كالتالي (أوباية، 2018-2019، الصفحات 215-220):

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: من خلال اختبار جذر الوحدة للاستقرار (Root Unit of Stationarit)؛

- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (The Bounds Test)

- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL-ECM)

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات (ARDL-ECM)

3. نموذج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج الانحدار خطي البسيط لدراسة دالة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي نختبرها بواسطة هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها خلال الفترة الدراسة المحددة وتكون بالشكل الرياضي البسيط وهو كالتالي:

$$PGDP = f(XOIL, X, INV, PRO, OIL) \dots \dots \dots (1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$pGDPT = c + \beta.XOILt + \beta.Xt + \beta.INVt + \beta.PROt + \beta.OILt + \epsilon t \dots (2)$$

4. تقدير نموذج الدراسة:

نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، حيث أن سلسلة الإنتاجية (PRO) أما سلاسل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PGDP) إجمالي تكوين رأس المال (INV)، وصادرات خارج قطاع المحروقات (X) وصادرات المحروقات (XOIL) وسعر برميل البترول (OIL) فالمقدرة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، نستخدم اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل، حيث ان السلاسل التي ستشملها الدراسة هي:

$$\ln PGDP_t = C1. \ln XOIL_t + \beta_2$$

$$\ln X_t + \beta_3. \ln INV_t + \beta_4$$

$$\ln PRO_t + \beta_5$$

حيث:

C: معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة.

ε: مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على نصيب الفرد من

إجمالي الناتج المحلي PGDP،

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

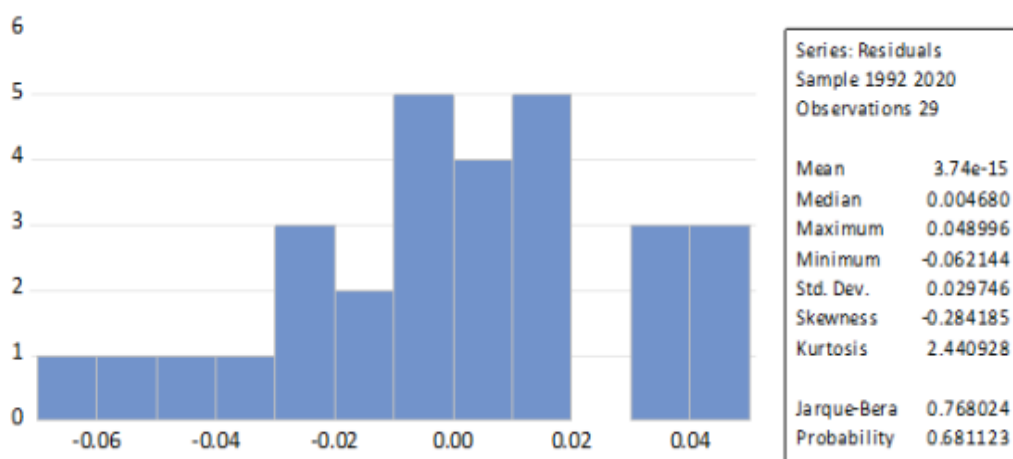
$\beta_1 \dots \beta_5$: معلمات النموذج.

قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال 1990-2020:

1. إختبار التوزيع الطبيعي:

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير، هو اختبار التوزيع الطبيعي Test Norm لبواقي تقدير النموذج، ذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار Bera&Jarque عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews12، ومن هذه المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Bera&Jarque) بلغت $probability=0.5815$ وهي كبر من المستوى المعنوية المفترض 5%، كما أن قيمة اختبار Bera&Jarque بلغت 1.084 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: يبين اختبار التوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

2. اختبار التكامل المشترك:

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, Shin, Smith, 2001).

وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.12 تأكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات لنموذج، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة ($F = 36.03346$) أكبر من جميع القيم الجدولية للحد الأعلى $I_{(1)}=3.388.3$ عند مستوى الدلالة ($signif = 1\%$) و ($signif = 5\%$) على التوالي كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: يوضح اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	$I_{(0)}$	$I_{(1)}$

Asymptotic: n=1000				
F-statistic	36.03346	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	.73
		1%	3.06	4.15

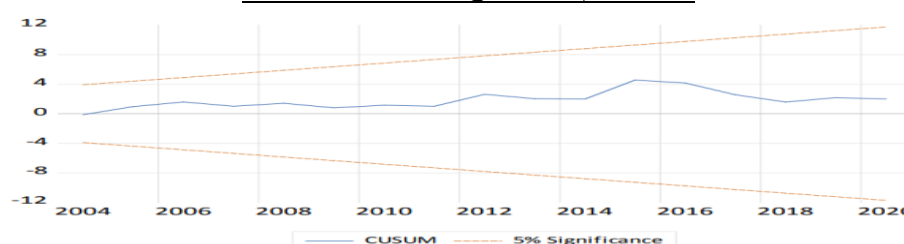
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات EViews.12

3. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: (Cumulative SUM)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام الملاحظات طويلة الأمد القصيرة مع Coefficients (Long Run) بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL).

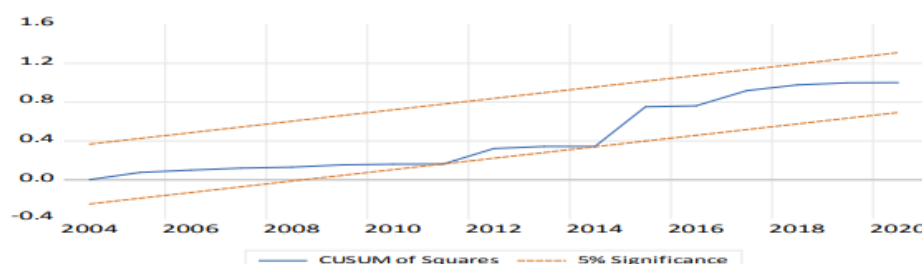
المستخدمة في هذه الدراسة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4 : يوضح إحصائية (CUSUM).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم 5: يوضح إحصائية (CUSUMSQ)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال الشكل رقم 4 و 5 اللذان يبينان نتائج اختبار (CUSUM & CUSUMSQ) يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضاً من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاماً بين نتائج الملاحظات عبر فترة الدراسة.

4. اختبار Ramsey RESET: Regression Error Specification Test

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار ($5\text{Prob} = 0.6256$)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%) ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: يوضح اختبار Ramsey Test ()

Ramsey RESET test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.497559	16	0.6256
F-statistic		(1.16)	0.6256

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews12.

5. الخطأ تصحيح معامل (ECM: Error correction model)

من خلال مخرجات برنامج EViews 12 يمكن ملاحظة معامل التصحيح ($\text{Coefficient} = 0.185823$) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين $[-1, 0]$ ، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته ($\text{Prob} = 0.0000$) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 18.50% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

الجدول رقم 3: يوضح اختبار معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error correction Regression				
D(LNGDP:Dependent Variable)				
1, 2, 1,2,0,0)(ARDL :Selected Model				
Restricted Constant and No Trend:Case 2				
30: 05/10/2022 Time 19:Date				
29:Included observations				
ECM Regression				
Restricted Constant and No Trend:Case2				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
D(LNINV)	0,19463	0,042011	4,634132	0,0002
D(LNINV(-1))	-0,237957	0,48869	-4,869261	0,0001
D(LNPOIL)	0,26080	0,024993	10,72635	0,0000
D(LNPRO)	0,401295	0,263194	-1,524711	0,1457
D(LNPRO(-1))	0,838933	0,24357	3,444317	0,0031
CointEq(-1)	-0,185823	0,010059	-18,47317	0,0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

6. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL)، من مميزاتا تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وباعتماد على معيار (AIC) ومن بين 1458 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: يوضح فترة الإبطاء

DependentVariable: LNGD						
Method: ARD						
Date: 25/11/22 Time: 20:4						
Sample (adjusted): 1992 202						
Includedobservations: 29 afteradjustment						
Maximum dependentlags: 2 (Automaticselection						
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)						
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNINV LNPOIL LNPRO LNXLNXOI						
Fixedregressors:C						
Number of modelsevaluated: 48						
LNGDP	LNINV	LNPOIL	LNPRO	LNX	LN XOIL	المتغير النموذج
1	2	1	2	0	0	Lag الإبطاء

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 الموضحة في الجدول رقم (2.08)، وبقراءة إحصائي فيشر F-statistic=1.085374)، أكبر من القيمة الجدولية، و Prob(F-statistic)=0.000000 أقل من ن مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H0)، ونقبل الفرض البديل (H1)، الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) نستعمل R^2 معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared)، حيث بلغت 0.006524 وهذا ي أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (29.8%)، تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

الجدول رقم 5: يوضح اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

R-squared	0.082946	Meandependent var	0.0007
AdjustedRsquared	0.006524	S.D.D.dependentvar	0.000890
S.E. of regression	0.000887	Akaikeinfo criteion	-11.11326
Sumsquaredresid	1.89 ^E -05	Schwarz criterion	-10.96928

عنوان المقال : دراسة أثر التسويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال

1990-2020.

Log likeliho	153.0290	Hannan-Quinn criter	-11.07045
F-statisc	1.085374	Durbin-Watson stat	2.015742
Prob(b(F-statistic)	0.353787		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية: بالنسبة لاختبار معنوية معاملات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج 12.

EViews، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

في الأجل الطويل: تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي:

$$\begin{aligned} \text{LNPD} = & 0.814177142112 * \text{LNPD}(-1) + 0.19468281712 * \text{LNIN} \\ & - 0.052705460088 * \text{LNIN}(-1) + 0.237956811179 * \text{LNIN}(-2) + 0.268080085434 * \text{LNPOIL} \\ & - 0.28560790316 * \text{LNPOIL}(-1) - 0.401294796576 * \text{LNPRO} - 0.437834983545 * \text{LNPRO}(-1) \\ & - 0.83893330918 * \text{LNPRO}(-2) - 0.437834983545 * \text{LNPRO}(-1) - 0.83893330918 * \text{LNPRO}(-2) \end{aligned}$$

الجدول رقم 6: يوضح اختبار معنوية معاملات النموذج في الأجل الطويل:

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNIN	2044604	0.405186	5.046094	0.0001
LNPOIL	-0.094325	0.151042	-0.624494	0.5406
LNPRO	-9.030445	2.414627	-3.739892	0.0016
LN	-0.012161	0.092388	-0.131629	0.8968
LNPOIL	0.0139281	0.245329	0.567730	0.5776
C	63.05722	14.98566	4.207839	0.0006

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن أغلب المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية فترام

رأس المال (LNV) ذات دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليها بلغت (Prob≈0.0000)، وعليه فإنه في المدى البعيد يؤثر تراكم رأس

المال على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل طردي، فارتفاع تراكم رأس المال بنسبة 1% يرفع من نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4%.

أما احتمالية الإنتاجية PRO ذات دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) باعتبار أن احتماليها بلغت)

(Prob=0.0016) فعلى المدى البعيد تؤثر الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي ذلك أن العلاقة عكسية، والزيادة ب

1% في الإنتاجية تؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.03%.

البترو 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.09% بالنسبة لسعر برميل البترول وصادرات خارج

المحروقات بمقدار 0.012%.

معادلة في الأجل القصير: تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير فيما يلي:

$$D(LNGDP) = -0.185822857882 * (LNGDP(-1) - (2.04460405 * LNINV(-1) - 0.09432541 * LNPOIL(-1) - 9.03044495 * LNPRO(-1) - 0.01216093 * LNX + 0.13928091 * LNXOIL + 63.05722433)$$

ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى القصير والممتدة في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: يوضح اختبار معنوية معنويات النموذج في الأجل القصير:

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINV)	0.194683	0.042011	4.634132	0.0002
D(LNINV(-1))	0.237957-	0.048869	-4.869261	0.0001
D(LNPOIL)	0.268080	0.24993	10.72635	0.0000
D(LNPRO)	0.401295-	0.263194	-1.524711	0.1457
D(LNPRO(-1))	0.838933	0.243570	3.444317	0.0031
CointEq(-1)*	-0.185823	0.010059	-18.47317	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.12

نلاحظ أن احتمالية المتغير المستقل سعر برميل البترول (LNPOil) دون إبطاء، بلغت (Prob=0.0000) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لنواتج المحلي الإجمالي، حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير سعر برميل البترول ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع سعر برميل البترول ب 1%، يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.26%، أما احتمالية تراكم راس المال (INV) بدون إبطاء فبلغت (Prob0.2379) وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ليست ذات دلالة إحصائية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لناتج المحلي الإجمالي.

الخلاصة:

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و متوازنة تتطلب تضافر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و التشريعية فالدول التي ترتبط اقتصادياتها بموارد ناضبة مثل الجزائر البد هلا من بناء إستراتيجية سليمة و متوازنة تستطيع من خلالها الخروج من نفق نقمة الموارد من أجل ضمان العدالة الاجتماعية في إدارة الدخل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال المقبلة.

ومن خلال دراستنا حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في ما هي مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص

من التبعية النفطية ولتحقيق التنمية المستدامة خالل الفترة 1990 إلى 2020

وفي هذا الإطار قسمنا دراستنا إلى فصلين، حيث :

- تطرقنا في الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في مصادر التنويع الاقتصادي، حيث تناولنا مختلف المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، و إلى الدراسات السابقة الوطنية و العربية و الأجنبية.
- أما في الجانب الثاني الذي يعمل في الدراسة التطبيقية حيث أبرزنا فيه أهم الطرق و الأدوات المستخدمة لدراسة، و تقديم النموذج القياسي الذي طبقت عليه الدراسة .

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال 1990-2020.

و من خلال تحليلنا للموضوع و مناقشته خرجنا بمجموعة من النتائج من الجانب النظري و التطبيقي و جملة من التوصيات.

نتائج الدراسة:

■ إن تنويع النشاطات الإنتاجية هو أولوية متنامية، ليس فقط بالنسبة للدول النفطية والتي يقترب احتياطها النفطي من النفاد، ولكن بالنسبة لجميع الدول المنتجة للنفط، فمعدل صادرات المنتجات الهيدروكربونية للفرد ظل في تدهور مستمر في مختلف دول الدراسة، وذلك راجع بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك الداخلي، وهو ما يلوم الحكومات المشرفة في تلك الدول بالبحث عن مصادر جديدة للإيرادات من أجل أن ضمان استمرارية النفقات العامة

■ يعد التنويع أساسيا لخلق فرص العمل، ويرتفع في الدول محل الدراسة مستوى الطلب على العمل من خلال ازدياد عدد اليد العاملة بشكل سريع بحيث لا يستطيع القطاع العام وحده تحمل مسؤولية توظيفها، خاصة إثر انهيار عائدات النفط، فلا بد من خلق فرص عمل جديدة، وبهدف تحقيق هذا الهدف لا بد من اللجوء إلى التنويع نشاطات المنطقة الإنتاجية على نطاق واسع مما يؤسس لمعدلات عمالة أكبر، لا يكتفي التنوع في النشاطات بخلق فرص العمل المطلوبة إنما يساهم بحماية اليد العاملة من تذبذب أسعار النفط.

■ يؤدي التنويع الاقتصادي الى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات. بمعنى آخر ان التنويع الاقتصادي يتضمن اولوية بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، كما يتضمن اولوية التنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

يمكن تحقيق الاولويات المرتبطة بتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق النجاح في العديد من المجالات

التالية وهي كما يلي

■ بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة، تساعد على تشجيع دور القطاع الخاص وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
■ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية، بحيث تضمن التمويل للمؤسسات العامة والخاصة بشروط أفضل وبتكاليف اقل، ويكون ذلك من خلال وجود سوق نقدية كفؤة، اضافة الى وجود سوق مالية للتداولات تتسم بالتنظيم والفعالية، وهو ما يسمح بتمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

■ تطوير البنية التحتية، بحيث تكون شروط انفاذ الاستثمارات الخاصة او الحكومية وا حتى الاجنبية قائمة، مما يجعل مناخ الاستثمار وشروطه أكثر ملائمة لمتطلبات الشركات الوطنية والدولية

■ تطوير قوة العمل، من خلال الحرص على طبيعة التكوين المتعدد المجالات والقطاعات والمستويات، وهو ما يوفر العمالة المطلوبة للأسواق ويسمح ايضا بالرفع من كفاءة سوق العمل ونتاجيته.

■ ان اقتصادات البلدان الريفية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية.

■ تتسم الموارد الاستخراجية بعدم التجدد وهذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعد النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة

المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنوع الاقتصادي.

ويتطلب بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ادارة تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية. ولتقليل الاعتماد على النفط وتنوع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج خاصة التكنولوجيا دور اساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد.

اختبار الفرضيات :

يشكل التنوع الاقتصادي تحديا كبيرا خاصة للاقتصاديات النفطية حاضرا ومستقبلاً، لاحظنا خلال تحليلنا لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الجمالي، هيمنة قطاع المحرق، حيث احتلت ما يقارب 40٪ على الناتج المحلي الاجمالي، مما جعل الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، ما جعل الاقتصاد الوطني غير متماسك، لذلك البد و أن تكون للإقتصاد بدائل ومصادر دخل متنوعة للحفاظ على استقراره، حيث يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للدول النفطية لتقليل من المخاطر الاقتصادية و تصدي للأزمات و الصدمات الخارجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- تم إثبات وجود عالقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يتنافى مع صحة الفرضية الثانية .

- تم اثبات وجود أثر موجب ذو دلالة غير معنوية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة الخدمات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

توصيات الدراسة :

- تعزيز استراتيجيات القطاع البديلة (الفلاحة، الخدمات، الصناعة....الخ)، وذلك بالاهتمام بالشروات الطبيعية الأخرى المتواجدة بالتراب الوطني بهدف استغلالها بكفاءة عالية .

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنوع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنوع الناجحة للواقع الجزائري .

- تدعيم الاستثمارات المحلية للخروج من تبعية قطاع المحروقات

الهوامش والمراجع:

المراجع الأجنبية:

Berthélemy, J.-C., & Söderling, L. (2001, February). The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off: Empirical Evidence from African Growth Episodes. *World Development*, 29(2), 323-343.

Sinnott, E., Nash, J., & Torre, A. (2010). Natural resources in Latin America and the Caribbean : beyond booms and busts? *World Bank Latin American and Caribbean studies*, Washington.

Van Der Ploeg Frederick). March, 2011. (Harnessing windfall revenues: optimal policies for resource-rich developing economies .The Economic Journal.

المراجع العربية:

أشواق بن قدور، و محمد مدياني. (2017). التنوع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 1(4).

عنوان المقال : دراسة أثر التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط في الجزائر خلال

1990-2020.

- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا. (2001). قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. نيويورك: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا.
- أنور كينتشي. (2008). التنمية الاقتصادية في اليابان، الطريق الذي قطعتة اليابان كدولة نامية، ترجمة .ر: القاهرة، ط1 . (الإصدار 1). (خليل درويش، و منى البرادعي، المترجمون) القاهرة، مصر: دار الشروق.
- صالح أوباية. (2018-2019). آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم، دراسة حالة دول المغرب العربي (1970-2018)، مذكرة دكتوراه. الاغواط، الجزائر: جامعة عمار ثليجي.
- عباس النصراوي. (1995). الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 (الإصدار 1). (محمد سعيد عبد العزيز، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكنوز الأدبية.
- عبد الحليم بن سعدة، مولود كبير، و العيد بوعلاقة. (2020). أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 4(2).
- عبد المطلب عبد الحميد. (2008). المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها). الإسكندرية، مصر: دار الجامعة.
- محمد الناصر حميداتو، و الصافية بقاص. (أبريل، 2017). التنويع الاقتصادي في الجزائر. المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، 2(2).
- محمد عبيد نوري. (2015). تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- محمد علي زيني. (2006). الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل (سلسلة محاضرات) (الإصدار 1). الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض، السعودية.
- مهدي الحافظ. (2007). تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق. دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية. بيروت، لبنان: معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين.
- موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر، 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (5).
- وحيد عبد الرسول العلي. (2020). الانتاجية (مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها). : ط1. بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- وزارة التخطيط. (1995-2000). التطورات الاقتصادية والاجتماعية. أبو ظبي : الامارات العربية المتحدة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. (2006). استراتيجيية التنمية الوطنية (2005-2007). بغداد، العراق: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.